

دور الصناعات الغذائية في تحقيق الترابطات بين القطاعات الإنتاجية والتنوع الاقتصادي في العراق

محمد مطلب راضي الفاضلي / الباحث
أ. د. فلاح خلف علي الربيعي / المشرف
كلية الادارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية

المستخلص

يسعى هذا البحث الى تشخيص واقع وطبيعة الدور التنموي للصناعات الغذائية في العراق. عن طريق التركيز، على الدور الذي تؤديه. في تعزيز الترابطات الانتاجية بين القطاعات المختلفة وبخاصة قطاعي الزراعة والصناعة التحويلية، الذي يسهم بدوره في رفع مستوى التنوع الاقتصادي. لذا تم تحليل دور الصناعات الغذائية، في تعزيز التنوع الاقتصادي ورفع مستوى التشابك بين القطاعات الإنتاجية، من خلال قياس الترابطات الامامية والخلفية للصناعات الغذائية لجميع القطاعات والفروع والأنشطة باستعمال جدول المستخدم – المنتج لسنة 2010، فضلاً عن توضيح مستوى التنوع في فرع الصناعة الغذائية، وفي الختام يوصي البحث.

بضرورة تطبيق افضل الخطط والأساليب التنموية التي من شأنها زيادة مستوى الترابطات بين القطاعات الاقتصادية ولكافة الفروع والأنشطة ضمن قطاع الصناعة التحويلية، فضلاً عن ضرورة العمل على زيادة الإنتاج وتنويعه، لتغطية طلب السوق المحلي من السلع الغذائية، ومحاولة الحصول على مكانة في الأسواق المحلية، يمكن ان نعمل للحد من استيرادات السلع النهائية من هذه الصناعة، والاقتصار على استيراد المواد الاولية والسلع الوسيطة والمكائن والآلات والمعدات. وختاماً تؤكد هذه الدراسة ان فكرة التنويع الاقتصادي تعتمد على فكرة التنويع الصناعي، وهذا لا يمكن ان يتحقق الا في ظل وجود قطاع صناعي ديناميكي قادر على خلق الترابطات الامامية والخلفية مع بقية القطاعات، وعليه سيتحول التنويع الصناعي في قطاع الصناعة التحويلية الى تنويع اقتصادي حينما يمتد اثر التنويع من الصناعة الى بقية القطاعات.

الكلمات المفتاحية: الصناعات الغذائية. الترابطات الانتاجية. التنوع الاقتصادي

The Role Of Food Industries In Achieving The Linkages Between Productive Sectors And Economic Diversification In Iraq

Mohammed mutlab Radhi Mohammedmutlab@gmail.com
Dr. Falah .K.Ali Alrubaie faalah@uomustansiriyah.edu.iq

Abstract

This research seeks to diagnose the reality and nature of the developmental role of the food industries in Iraq, by focusing, on the role you play in strengthening the productive linkages between the different sectors, especially the agricultural and manufacturing sectors, which in turn contributes to raising the level of economic diversification. Therefore, the role of the food industry was analyzed in promoting economic diversification and raising the level of interconnection between productive sectors, by measuring the front and back connections of food industries for all sectors, branches, and activities using the user-product table for the year 2010, as well as clarifying the level of diversity in the food industry branch, and in conclusion, the research recommends the necessity of applying the best development plans and methods that would increase the level of interconnections between the economic sectors and all branches and activities within the manufacturing sector, as well as the need to work on increasing and diversifying production, to cover the local market demand for food commodities, and to try to gain a position in local markets. We are working to reduce the imports of final goods from this industry, and to limit the import of raw materials, intermediate goods, machinery, machinery, and equipment.

Keywords: Food Industries, Production Linkages, Economic Diversification.

المقدمة

تعود الأهمية الاقتصادية للصناعات الغذائية الى مساهمتها في توفير المنتجات الغذائية بالحجم والنوع والوقت المناسب، وحفظ المواد الأولية ذات الطبيعة الزراعية بالشكل الذي يسمح بحمايتها من التلف إلى وقت استهلاكها أو تحويلها، عن طريق توفير نظام متكامل لحماية المستهلك من خلال تقديم منتجات آمنة وصحية ، تدعم المنتجات الغذائية بالمواد المحسنة والمعززة للقيمة الغذائية من خلال إضافة بعض الأملاح المعدنية أو الفيتامينات المغذية.

وفي الوقت الحالي يواجه العراق مشكلة الاعتماد شبه الكامل على القطاع النفطي ويتطلب تصحيح الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي من خلال النهوض بالقطاعات

الإنتاجية وبخاصة الصناعة والزراعة، وان نمو قطاع الصناعات الغذائية، وتطويره يرتبط بتطوير وتنمية، القطاع الزراعي، الذي يعد المصدر الرئيسي- للمواد الأولية للصناعات الغذائية، فضلاً عن ترابطها مع فروع صناعية مهمة، مثل الصناعات الورقية والزجاجية والبلستيكية، وكذلك مواد التغليف.

ان الصناعات الغذائية المعتمدة على الإنتاج الزراعي تتوزع غالباً على المنشأة الكبيرة، من حيث الحجم والاستخدام، وأخرى متوسطة الحجم، والثالثة صغيرة الحجم التي تعتمد على الإنتاج الزراعي، في حين تكون المستوردة في الغالب من المكائن التي تستوردها المشروعات الإنتاجية، بهدف تسير العمليات الإنتاجية لهذه المشروعات، هذا وقد تجد الصناعات الغذائية في العراق طريقها للانتشار بسبب توفر المستلزمات من السلع الزراعية المحلية والمستوردة. ومن خلال ذلك لابد من إعطائها اهتماماً خاصاً للتنمية الصناعية الزراعية، ادراكاً لدور التصنيع في تنويع القاعدة الإنتاجية، وتعزيز الترابطات بين القطاعات الإنتاجية.

مشكلة البحث: أدى اعتماد العراق على استيراد السلع الغذائية الى اهمال الدور التنموي للصناعات الغذائية المتمثل في تنشيط القطاع الزراعي من خلال تعزيز الترابطات الإنتاجية بين قطاعي الزراعة والصناعة التحويلية، مما يسهم في رفع مستوى التنوع الاقتصادي.

فرضية البحث: تساهم الصناعات الغذائية في تحسين مستوى الترابطات القطاعية بين الأنشطة الإنتاجية بوجه عام وبخاصة بين قطاع الصناعة الغذائية وقطاع الزراعة وسيقود ذلك الى تعزيز حالة التنوع في الاقتصاد.

هدف البحث: يهدف البحث الى توضيح أهمية الدور التنموي للصناعات الغذائية فمن خلال

1- تحديد الإمكانيات ونقاط القوة والضعف والتحديات التي تواجه قطاع الصناعة الغذائية بشكل خاص في العراق.

2- تحليل الترابطات القطاعية ومستويات التنوع الاقتصادي على مستوى الفروع والأنشطة الإنتاجية في الصناعات الغذائية، من اجل توضيح مدى مساهمة الصناعات الغذائية في تنشيط القطاع الزراعي وتعزيز مستوى التكامل بين الزراعة والصناعة

3- التأكيد على الحاجة الى تبني استراتيجية صناعية جديدة للنهوض بقطاع الصناع التحويلية تتضمن برنامج خاص لتطوير الصناعات الغذائية.

أهمية البحث: تعود الى أهمية الصناعات الغذائية كإحدى الفروع التي تسهم بشكل كبير في تطوير القطاع الصناعي وعليه فأنها تعد من الصناعات الأساسية في هيكل الصناعة في العراق. كما أن هذه الصناعة يمكن أن تعمل على تحقيق أكبر قدر من الاكتفاء الذاتي من المنتجات الغذائية لذا فأنها تعد من الدعائم الأساسية لتحقيق الأمن الغذائي الاستراتيجي.

منهجية البحث: اعتمدت منهجية بحثية فرضت مسارها باتجاه المنهج الاستقرائي في التحليل من خلال استخدام جدول المستخدم – المنتج لسنة 2010 لتحقيق اهداف البحث واثبات صحة الفرضية من عدمها، اما الجانب التطبيقي من البحث فتم الاستعانة ببرنامج (الاكسيل) في حساب الترابطات الكلية.

حدود البحث.

الحدود المكانية: الصناعات الغذائية في العراق.
الحدود الزمانية: ليست هناك فترة زمنية محددة للبحث وانما تم التركيز على المدة التي تم فيها احتساب جدول المستخدم – المنتج لسنة 2010 .

هيكلية البحث: للإحاطة بموضوع البحث تم تقسيم البحث على محورين خصص المحور الاول للجانب النظري، وقد قسم على ثلاث مطالب، الاول تناول مفهوم الصناعات الغذائية والثاني تناول مفهوم الترابطات القطاعية والتنوع الاقتصادي، بينما تناول المطلب الثالث ابرز مؤشرات قياس التنوع الاقتصادي، في حين خصص المحور الثاني للجانب العملي وتم تقسيمه على ثلاث مطالب تناول الاول الارتباطات الخلفية الكلية، والثاني تناول الارتباطات الامامية الكلية في حين تناول الثالث قياس التنوع على مستوى الأنشطة للصناعات الغذائية.

المحور الأول/الاطار النظري للصناعات الغذائية والترابطات القطاعية والتنوع الاقتصادي

اولا مفهوم الصناعات الغذائية. تعرف الصناعة بشكل عام على انها النشاط الذي يعمل على تحويل مستمر للمواد الأولية الى منتجات صناعية ذات نفع عام وخاص، وبالتالي يكون من السهل تخزينها ونقلها (1)وهناك جملة من التعاريف الخاصة بالصناعات الغذائية اهمها .

1-الصناعات الغذائية: هي إحدى فروع الصناعات التحويلية التي تقوم بتحويل المواد الخام النباتية أو الحيوانية إلى منتجات غذائية مع المحافظة على قيمتها الغذائية أطول مدة ممكنة وتسهيل عملية نقلها من مكان إلى آخر مع بقائها صالحة للاستهلاك لفترة زمنية طويلة.

2-الصناعات الغذائية أحد أهم قطاعات الصناعات التحويلية الرئيسية الهامة، ومن الدعائم الأساسية لتكوين البعد الاقتصادي الاستراتيجي، لأنها تسهم بشكل فاعل في تأمين الغذاء للإنسان وتعمل على تحقيق أكبر قدر من الاكتفاء الذاتي من المنتجات الغذائية.

3-الصناعات الغذائية هي التطبيق العملي واستخدام التكنولوجيا بهدف اعداد وتصنيع وحفظ المواد الغذائية باستخدام نتائج وأسس العلوم الأخرى في تصنيع الأغذية لزيادة عمرها التخزينية والمحافظة على قيمتها الغذائية وجودتها وبقدر تعلق الامر بالصناعات الغذائية فأنها تعد كمحصلة للتطورات في المفاهيم النظرية والتطبيقات العلمية التي تبحث في جميع الاعتبارات المتعلقة بالغذاء (2)، التي تخص إنتاجه وتخزينه وتسويقه والتي

تتخصص في تحويل المواد الأولية الزراعية الى سلع مصنعة يسهل استهلاكها وفقاً لمواصفات محددة ، ولهذا تعمل هذه الصناعات على حفظ المنتجات الغذائية والعمل على بقاءها صالحة للاستعمال وتتوافق مع ذوق المستهلك وتواكب التطور الحضاري⁽³⁾.

ثانياً: الأهمية الاقتصادية للصناعات الغذائية.

- 1- تعمل على تحويل المواد الغذائية سريعة التلف الى مواد تتمتع بمدة أطول من خلال استخدام افضل التقنيات الحديثة التي تساعد على جعل المواد الغذائية متوفرة طيلة أيام السنة⁽⁴⁾.
- 2- تعمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات المختلفة وتقليل الاستيراد.
- 3- تساعد على توفير فرص عمل للكثير من العاملين و بحدود 20% من القوى العاملة في النشاط الصناعي .
- 4- ان وجود مشاريع للصناعات الغذائية سيعمل على الحفاظ على المنتجات الزراعية الفائضة عن الحاجة الاستهلاك .
- 5- تعمل على تحقيق فائض في الإنتاج الزراعي وبالتالي عدم الاعتماد على مصدر واحد في توليد الدخل بل تعدد وتنوع المصادر⁽⁵⁾.
- 6- تحقيق فائض في الإنتاج وتوظيف هذه الفوائض من الإيرادات لتحقيق التنمية في القطاعات الأخرى .
- 7- تساعد الصناعات الغذائية على الحصول على العملات الصعبة الأجنبية من خلال فائض الإنتاج الزراعي والذي يتم تصديره الى خارج البلاد مما يحصل نوع من التنوع الاقتصادي

ثالثاً: خصائص الصناعات الغذائية .

- 1- تعتمد على المدخلات الزراعية كمدخلات رئيسة في الصناعة.
- 2- تتميز منتجاتها بالتنوع والتطور وتعمل على مواكبة وتغطية رغبات المستهلكين.
- 3- سوق منتجات الصناعات الغذائية يمتاز بالتجانس، حيث يكون التمييز قائم على أساس عوامل مختلفة كالأسعار، التعبئة والتغليف العلامات التجارية ومن ثم تتعدد الكميات المطلوبة تبعاً لأذواق المستهلكين والقدرة الشرائية لهم.
- 4- تمتاز الصناعات الغذائية بكثافة استخدام اليد العاملة فضلاً عن صغر حجم الوحدات المنتجة التي تركز على الكلفة الرخيصة⁽⁶⁾.
- 5- تعمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع وبالتالي توفير مصادر مالية لدعم الاقتصاد الوطني⁽⁷⁾.
- 6- تعمل على تشجيع صناعات أخرى كصناعة المكنائن والآلات الخاصة بالتقطيع ومواد التعبئة والتغليف فضلاً عن انها تعزز الروابط الامامية والخلفية لباقي القطاعات الاقتصادية.

رابعا مفهوم الترابطات القطاعية

تعرف الترابطات بانها العلاقات الاقتصادية بين القطاعات الإنتاجية، ويحدد هذا المفهوم درجة التشابك القطاعي بين قطاعات الإنتاج وخاصة بين القطاع الزراعي والقطاع الصناعي من خلال تحليل المدخلات والمخرجات، وبالتالي فإن الترابطات تسهم في تصريف الانتاج للقطاعات السابقة فضلاً عن خلق القيمة المضافة للقطاعات الحالية.

1 : أنواع الترابطات: يمكن ان نميز نوعين من الترابطات الاقتصادية⁽⁸⁾:

أ- **الترابطات الخلفية.** تعبر الترابطات الخلفية عن مدى اعتماد القطاع (X) على القطاعات الأخرى في الحصول على مستلزمات الانتاج الخاصة به، كما هو الحال في قطاع الصناعة التحويلية الذي يعتمد على المدخلات الزراعية.

ويمكن الحصول على الترابطات الخلفية من خلال قسمة مجموع مشتريات القطاع (j) من

السلع الوسطية $\sum_{i=1}^n X_{ij}$ إلى إنتاجه الإجمالي (Xj)

$$B_j = \frac{\sum_{i=1}^n X_{ij}}{X_j}$$

ب- **الترابطات الامامية.** تعرف الترابطات الامامية بمدى اعتماد القطاعات الأخرى على مدخلات القطاع (X)، كما هو الحال عند استخدام المواد الكيماوية المعدة من قبل القطاع الصناعي والمطلوبة من قبل القطاع الزراعي، ويمكن الحصول على الترابطات الامامية من خلال قسمة إجمالي مبيعات القطاع (i) من المدخلات الوسطية على

القطاعات الأخرى $\sum_{j=1}^n X_{ij}$ إلى مجموع الطلب (Di)

$$F_i = \frac{\sum_{j=1}^n X_{ij}}{D_i}$$

وتوصف العلاقة الترابطية على انها واحدة من الادوات التحليلية للاقتصاد الوطني، كما انها تهدف الى توضيح تدفقات السلع والخدمات بين الأنشطة الاقتصادية والخدمات ودرجة الاعتماد المتبادل فيما بينها، الامر الذي يؤدي الى تشخيص الاختلالات الهيكلية التي تحدث بين القطاعات الإنتاجية الرائدة في الاقتصاد الوطني ومن ثم وضع منهجية منظمة لمعالجة تلك الاختلالات.

2- خصائص الترابطات الاقتصادية. من اهم خصائص الترابطات الاقتصادية هي انها تكون على مستوى كل قطاع من القطاعات الإنتاجية، ويحتل القطاع الصناعي مكانه خاصة في موضوع الترابطات لكونه يتميز بفروعه المتنوعة والمتعددة مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى، لذا يشغل قطاع الصناعة مكانة محورية مقارنة بالقطاعات الأخرى، وذلك لقدرته على خلق الترابطات الأمامية والخلفية المتنوعة، وغالبا ما يخضع تحليل الترابطات الاقتصادية لمنهج التحليل الجزئي لمعرفة حجم التبادل وتدفق السلع بين مختلف الفروع والأنشطة الصناعية بشكل قابل للقياس الكمي، الذي يساهم في تحليل وتوصيف الوضع القائم للصناعة وكذلك توضيح الصورة المحتملة لها ومن ثم السعي نحو توثيق قوة الترابط بين فروعها من جانب وبين القطاعات الاقتصادية من جانب آخر⁽⁹⁾.

3- حالات الترابطات الاقتصادية. اثبتت الدراسات ان حالات الترابطات الاقتصادية تكون مختلفة من دولة لأخرى، ففي الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية وانكلترا مثلا تتسم تلك الاقتصادات بالترابط الكامل في قطاعاتها المنتجة والتي تعني استمرارية التدفقات السلعية بين الفروع والأنشطة الاقتصادية المختلفة، والذي يتضح من خلال ذلك ان النشاط الاقتصادي يتجه ضمن نظام مخطط يتأثر بعوامل متتابعة ومضاعفة عندما يتم إضافة اية حلقة من حلقات هذا القطاع، مما يعمل على تعميق هذا الأثر على الاقتصاد بشكل عام، الامر الذي سيخلق جميع الفجوات في النسيج الاقتصادي ويقلل من عدد الخلايا الصفيرية في مصفوفة المعاملات الفنية ، ويعود السبب في ذلك الى تعميق الترابط بين الأنشطة المختلفة في الاقتصاد، وبالتالي لا يمكن تغيير أي نمط من أنماط الإنتاج في احد القطاعات او الأنشطة لأنه ينعكس سلباً ام إيجاباً على مخرجات القطاعات الأخرى⁽¹⁰⁾. ومن الحالات الأخرى للترابطات الاقتصادية هي⁽¹¹⁾.

أ- حالة الترابط العشوائي: تحدث في الاقتصادات النامية غالباً، وقد تكون درجة التنوع قليلة فيها، فضلاً عن ان الترابطات بين القطاعات تكون ضعيفة والتي تشير الى انعدام الترابطات، وبالتالي يؤدي ذلك الى كثرة الخلايا الصفيرية في مصفوفة المعاملات الفنية في تلك الاقتصادات، الذي يؤدي الى انخفاض الأهمية التحليلية لجدول المستخدم – المنتج.

ب: حالة التخصيص الكامل للترابطات القطاعية: تحدث عندما يبيع قطاع معين مخرجاته الى قطاع واحد فقط، وفي نفس الوقت يشتري كل قطاع المستلزمات الإنتاجية او المدخلات من قطاع واحد اخر، لذلك توصف هذه العلاقة هي حالات التشابك الاقتصادي العمودي.

ت- الترابط المتدرج الجزئي: وهو من الصور الأخرى للترابطات التي تحدث في الدول النامية بمعنى وجود ترابط تام بين عدد محدد من القطاعات والفروع الإنتاجية، وتحدث هذه الحالة في المجتمعات التي تتمركز الأنشطة الصناعية فيها بمعنى تتمركز في منطقة واحدة.

ث - حالة الترابط المتدرج الكامل: تشير هذه الحالة الى بعض الفروع والأنشطة التي تقوم باستخدام المدخلات الداخلية في صناعة معينة من الفروع الأخرى، دون ان تعمل على تغذية هذه الفروع، وبعبارة أخرى تعمل على تهيئة مخرجاته نحو الطلب النهائي، لذلك من اهم مميزات هذه الحالة هي انها تساعد على اكتشاف العوامل المؤثرة في حجم الطلب، فضلا عن إمكانية تشخيص الخلل في مصفوفة المعاملات الفنية ومن ثم وضع الحلول والمعالجات المناسبة، وكما هو معروف فالقطاعات الهادفة الى اشباع الطلب النهائي تكون ذات طابع تشابكي خلفي قوي وتشابك امامي ضعيف.

خامساً: مؤشرات قياس التنوع الاقتصادي: يمكن الاستناد الى بعض المؤشرات والمقاييس الاقتصادية لمعرفة ما اذا كانت الاقتصادات متنوعة ام غير ذلك⁽¹²⁾، لذا سوف يتم التركيز على بعض المؤشرات لأنها تعد من اقرب المقاييس التي تعطي صورة واضحة عن البلدان النفطية والعراق احد هذه البلدان وهذه المؤشرات.

1- متوسط مساهمة القطاعات في تكوين الناتج (هيكلية الناتج): يعتمد هذا المؤشر على النسب المئوية لكي يتم معرفة مدى إسهام القطاعات النفطية مقابل القطاعات المتنوعة (غير النفطية) في الناتج المحلي الإجمالي، هذا من جانب ومن جانب آخر يتم معرفة معدل نمو او انخفاض إسهام هذه القطاعات على الأمد البعيد، وبطريقة أخرى يتم قياس متوسطات النمو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي كل قطاع على حده، بمعنى قياس نسبة مساهمة القيمة المضافة في الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة للقطاعات الاقتصادية الأخرى ويوضح لنا تطور هذه النسبة مقدار التغير الذي حصل في هيكل الإنتاج والمصادر التي يتم من خلالها تمويل الدخل القومي، وهذه الطريقة في الحساب يمكن ان توضح مجموعة من النقاط:

أ- حالة عدم استقرار مساهمة الناتج المحلي الإجمالي في تمويل الموازنة العامة لدولة معينة لان الناتج المحلي الإجمالي له علاقة بعدم استقرار أسعار النفط.

ب- عندما نلاحظ هناك تطور في الإيرادات غير النفطية بالنسبة لمجموع الإيرادات الحكومية، يدل ذلك على النجاح في توفير مصادر متنوعة وجديدة لتكون بديلة عن إيرادات النفط، لذا تشير الدراسات الى ان معظم البلدان النفطية تعتمد على قطاع واحد في توليد الدخل وهو القطاع النفطي تصل مساهمته بنسبة تزيد عن 90% من اجمالي الإيرادات وهذا ما يعني وجود اختلال واضح وان الهياكل الاقتصادية غير متنوعة.

ت- ومن ضمن المؤشرات المهمة لقياس التنوع هو نسبة مساهمة الصادرات من السلع الغير النفطية لمجموع الصادرات فعندما تزداد هذه النسبة يدل ذلك على درجة عالية من التنوع الاقتصادي والعكس صحيح، أي عندما تنخفض نسبة الصادرات وبالمقابل تكون زيادة في نسبة الصادرات النفطية يشير ذلك الى انخفاض درجة التنوع وهذا ما يطلق عليه مصطلح (التركيز السلبي).

ث- مقدار مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي، عندما ترتفع هذه النسبة تبين ان الاقتصاد يتجه نحو التنوع ويمكن الاعتماد عليه كمؤشر لقياس التنوع، وان هذا المؤشر يقاس من خلال:

- حصول تغيير بنسب معينة سواء كان من القطاع العام او من القطاع الخاص من المساهمة في الناتج الإجمالي المحلي، ويعد هذا المؤشر مهم جداً بالنسبة للبلدان النفطية وخصوصاً العراق وهذا يعني مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد.
- كذلك المساهمة النسبية للقطاع العام والخاص في تحقيق التراكم الرأسمالي الثابت.
- مدى مشاركة وتوزيع الملكية بالنسبة للأصول بين القطاع العام والذي يتم ادارته من قبل الدولة والقطاع الخاص الذي يتم تمويله وادارته من قبل المستثمرين⁽¹³⁾.

2- مؤشر قياس هيرشمان – هيرفندال: يعد هذا المؤشر أكثر تطابقاً وانسجاماً مع قطاع الصناعة التحويلية، لذا يستخدم هذا المقياس لقياس التركيز، حيث يتم استخدامه بشكل واسع من قبل معظم البلدان التي ترغب في معرفة درجة التنوع لاقتصادها، أي ان هذا المؤشر يبين مدى سيطرة القطاع الصناعي على اقتصاد معين، والذي يعتمد على قطاع الصناعة الرئيسي. لذلك فهو يشير الى النسبة التي تساهم فيها كل منشأة من بين مجموع المنشآت الداخلة في الصناعة، ومن المميزات لهذا المؤشر أنه يأخذ بنظر الاعتبار كل المنشآت الداخلة الى الصناعة والخارجة منها، لغرض الوصول الى درجة التركيز والتطورات التي حصلت في الاقتصاد بشكل عام⁽¹⁴⁾، ويعرف معامل هيرشمان – هيرفندال بالمعادلة الآتية⁽¹⁵⁾.

$$h = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^n \left(\frac{x_i}{x}\right)^2} - \sqrt{\frac{1}{n}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{n}}}$$

حيث ان :

(Xi) تمثل قيمة المتغير في النشاط (آ)

(N) تمثل عدد الأنشطة

(X) تمثل قيمة المتغير في جميع الأنشطة

تتراوح قيمة هذا المؤشر بين الصفر والواحد الصحيح، أي اذا كانت قيمة هذا المؤشر صفر او قريبة منه وهذا يدل على ان هناك تنوع في الاقتصاد ويتضمن صناعات متنوعة ومساهمة مثل الصناعات المتوسطة والصغيرة ضمن مستوى واحد، اما اذا كانت قيمة هذا المؤشر واحد صحيح او اكبر، فهذا يشير الى انعدام التنوع في الاقتصاد وأحياناً يكون قطاع واحد او اثنين مسيطر على الاقتصاد، او ان هناك تركيز أكثر للقطاع المسيطر في التنوع.

المحور الثاني/ تحليل الترابطات في الصناعات الغذائية ودورها في التنوع.

عندما يتم قياس الارتباطات الخلفية المباشرة وغير المباشرة، سنتمكن من معرفة مدى اعتماد فرع الصناعة الغذائية، على الفروع الأخرى من الصناعات التحويلية، التي تتعلق بالمدخلات وبالاتماد على المعادلات والمقاييس التي تمت الاشارة اليها في الإطار النظري من هذا البحث.

اولا الارتباطات الخلفية الكلية

1- الارتباطات الخلفية المباشرة: نلاحظ من الجدول (1) الذي يتضمن (5) أنشطة تخص الصناعات الغذائية، اذ حظي نشاط صناعة الزيوت والدهون الحيوانية والنباتية، بأعلى ارتباط خلفي والذي شغل المرتبة الأولى محققا ارتباط قيمته (0.95742)، في حين شغل نشاط صناعة وتجهيز وحفظ اللحوم والأسماك والفواكه والخضراوات المرتبة الثانية، والذي حقق ارتباط خلفي (0.92270)، ثم يليه نشاط صناعة منتجات الحليب، الذي شغل المرتبة الثالثة محققا قيمة ارتباط خلفي بلغت (0.91274)، كذلك يأتي بعده التي شغل المرتبة الرابعة، نشاط صناعة منتجات طحن الحبوب والنشا التي بلغت قيمة ارتباط (0.84972)، والنشاط الأخير الذي شغل المرتبة الخامسة، هو صناعة المشروبات والتبغ والسكر التي بلغت قيمة الارتباط الخلفي (0.81714)، نلاحظ ان جميع الأنشطة والفروع الخاصة بالصناعات الغذائية، بلغت قيمتها للارتباط الخلفي اقل من الواحد الصحيح، وهذا ما يبين ان الارتباطات الخلفية المباشرة للقطاعات الخمسة في الحقيقة هي ارتباطات ضعيفة، لذا يمكن القول انها اقل تأثيرا بالنشاطات او الصناعات الأخرى، والسبب في ذلك هو اعتماد هذه الصناعات على المواد الأولية المستوردة لسد حاجة العمليات الإنتاجية، حيث تتميز هذه الأنشطة الخمسة بضعف علاقاتها مع الصناعات الأخرى، هذا من جانب ومن جانب اخر يمكن ان نثبت ضعف الارتباطات من خلال اخذ المتوسط العام للارتباطات التي بلغت قيمة (0.891944)، وعند مقارنته مع الارتباطات الخاصة بالأنشطة الخمسة نجد ضعف الأداء، لأنه أيضا اقل من الواحد الصحيح، علاوة على ذلك لابد من الاهتمام في توسيع هذه الأنشطة، والعمل على توفير مواردها الأولية من الناتج المحلي، الغرض من ذلك هو ارتفاع قيمة الارتباطات وزيادة التشابك فيما بين القطاعات لكون هذه الأنشطة ستنتج سلعا نهائية لا تدخل ضمن صناعات اخرى، بل هدفها هو إشباع الطلب النهائي.

جدول (1) تصنيف أنشطة الصناعة الغذائية بحسب الارتباطات الخلفية المباشرة لسنة 2010.

ت	القطاعات	الارتباط الخلفي المباشر	ترتيب القطاع
1	صناعة تجهيز وحفظ اللحوم والأسماك والفواكه والخضراوات	0.92270	2
2	صناعة الزيوت والدهون الحيوانية والنباتية	0.95742	1
3	صناعة منتجات الحليب (منتجات الألبان)	0.91274	3
4	صناعة منتجات طحن الحبوب والنشا ومنتجات النشا	0.84972	4
5	صناعة المشروبات والتبغ والسكر	0.81714	5
	المتوسط العام للارتباط الخلفي	0.891944	

المصدر: من إعداد الباحثين، بالاعتماد على مصفوفة المعاملات الفنية لجدول المستخدم -المنتج لسنة 2010

2- الارتباطات الخلفية المباشرة وغير المباشرة. نلاحظ من خلال الجدول الارتباطات الخلفية المباشرة وغير المباشرة لـ (5) أنشطة، وكما مبين من جدول المستخدم -المنتج لسنة 2010، والذي يخص الصناعات الغذائية فقط اذ تبين ان نشاط صناعة منتجات الحليب (منتجات الألبان) شغل المرتبة الأولى والذي حقق أعلى قيمة ترابط بلغت (3.25440)، ثم يليه نشاط صناعة منتجات طحن الحبوب والنشا ومنتجات النشا، الذي شغل المرتبة الثانية محققا قيمة ارتباط خلفي غير مباشر بلغت (2.23480)، كذلك يأتي بعده والذي شغل المرتبة الثالثة هو نشاط صناعة الزيوت والدهون الحيوانية والنباتية، اذ بلغت قيمة (3.218080)، أيضا نشاط صناعة وتجهيز وحفظ اللحوم والأسماك والفواكه والخضراوات، الذي شغل المرتبة الرابعة محققا قيمة ارتباط خلفي غير مباشر بلغت (3.14040)، ومن ثم يأتي نشاط صناعة المشروبات والتبغ والسكر الذي شغل المرتبة الأخيرة، حيث بلغت قيمة للارتباط الخلفي الغير مباشر (3.04930). وهذا يعني اذا ازداد الطلب بمقدار وحدة واحدة فانه يجب على نشاط صناعة منتجات الحليب (منتجات الألبان) ان يزيد من إنتاجية بمقدار (3.25440)، والهدف من ذلك هو لسد حاجة السوق من الطلب الكلي، من جهة ومن جهة أخرى هو استيعاب السلع الوسيطة بشكل مباشر، كذلك بالنسبة للأنشطة الأدنى، فأنها يجب عليها زيادة الإنتاج الى المستوى المحدد او اكثر لغرض مواجهة الطلب النهائي، يكون اغلب أنشطة الصناعات الغذائية هي تهدف الى إشباع الطلب النهائي، هذا ونظرا لما تقدم من خلال التحليل اتضح ان الصناعات الغذائية تتمتع بارتباطات خلفية غير مباشرة عالية نسبيا، ويمكن الاستدلال عليها من خلال قيم الارتباطات المتحققة، والتي تشير الى ان كل القيم هي أكبر من الواحد الصحيح، مما يعني انها تمارس دوراً جيداً في الارتباطات، وتكون اكثر تأثيراً من الارتباطات الخلفية المباشرة في القطاعات الأخرى، وكذلك الحال عند مقارنتها بالمتوسط العام للارتباطات التي بلغت قيمة (3.17954)، وهذا ما يشير الى دور هذه الأنشطة في تحفيز الصناعات السابقة

والذي اكده الجدول رقم (1) و (2) الذي يوضح الارتباطات الخلفية المباشرة وغير المباشرة لنشاطات الصناعات الغذائية، استنادا الى جدول المستخدم – المنتج لسنة 2010.

جدول (2) تصنيف أنشطة الصناعة الغذائية بحسب الارتباطات الخلفية الغير مباشرة المباشرة لسنة 2010.

ت	القطاعات	الارتباط الخلفي الغير مباشر	ترتيب القطاع
1	صناعة تجهيز وحفظ اللحوم والاسماك والفواكه والخضراوات	3.14040	4
2	صناعة الزيوت والدهون الحيوانية والنباتية	3.21880	3
3	صناعة منتجات الحليب (منتجات الالبان)	3.25440	1
4	صناعة منتجات طحن الحبوب والنشا ومنتجات النشا	3.23480	2
5	صناعة المشروبات والتبغ والسكاكر	3.04930	5
المتوسط العام للترابط الخلفي		3.17954	

المصدر : من إعداد الباحث، بالاعتماد على مصفوفة المعاملات الفنية لجدول المستخدم –المنتج لسنة 2010.

3- الرقم القياسي للارتباطات الخلفية المباشرة وغير المباشرة: استنادا الى الرقم القياسي للارتباطات الخلفية المباشرة وغير المباشرة، المعروف في الجدول (3) نلاحظ وجود (5) أنشطة تختص بالصناعات الغذائية وتهدف الى إشباع الطلب النهائي، وكانت قيم جميع هذه الأنشطة اكبر من الواحد الصحيح، ابتداءً من صناعة منتجات الحليب (منتجات الألبان) التي شغلت المرتبة الأولى، وانتهاء بصناعة المشروبات والتبغ والسكاكر التي شغلت المرتبة الخامسة، وهذا ما يشير الى ان هذه الأنشطة تتمتع بارتباطات خلفية قوية، اما فيما يخص المتوسط العام للرقم القياسي للارتباط. بلغت قيمة (1.21374)، أيضا حيث يشير هذا المتوسط الى قوة الارتباط الخلفي، بمعنى قوة الاعتماد المتبادل بين هذه أنشطة القطاعات الأخرى.

جدول (3) تصنيف أنشطة الصناعة الغذائية بحسب الرقم القياسي للارتباطات الخلفية المباشرة وغير المباشرة لسنة 2010.

ت	القطاعات	الارتباط الخلفي المباشر	ترتيب القطاع
1	صناعة تجهيز وحفظ اللحوم والاسماك والفواكه والخضراوات	1.1988	4
2	صناعة الزيوت والدهون الحيوانية والنباتية	1.2287	3
3	صناعة منتجات الحليب (منتجات الالبان)	1.2423	1
4	صناعة منتجات طحن الحبوب والنشا ومنتجات النشا	1.2349	2
5	صناعة المشروبات والتبغ والسكاكر	1.1640	5
المتوسط العام للترابط الخلفي		1.21374	

المصدر: من إعداد الباحثين، بالاعتماد على مصفوفة المعاملات الفنية لجدول المستخدم لسنة 2010

ثانياً: الارتباطات الامامية الكلية.

1- روابط الجذب الامامية المباشرة. يوضح الجدول (4) الذي يتضمن أنشطة للصناعات الغذائية، حيث شغل المرتبة الأولى هو نشاط صناعة منتجات طحن الحبوب والنشا ومنتجات النشا الذي بلغت قيمة الارتباط (0.35687)، وكذلك صناعة المشروبات والتبغ والسكاكر الذي شغل المرتبة الخامسة التي بلغت قيمة (0.00011)، لذا نلاحظ الأنشطة الخمسة هي أنشطة ضعيفة في الترابط، كون قيمتها هي اقل عن الواحد الصحيح، ان أنشطة الصناعات الغذائية هي ذات ارتباطات امامية ضعيفة، التي تكون اقل تأثيراً من القطاعات الخمسة ذات ارتباطات خلفية، وكذلك يمكن الاعتماد على المتوسط العام للترابط التي بلغت (0.088966)، فهذا أيضاً يشير الى التي حقق الارتباطات الامامية، ويوضح اثرها في القطاعات او الأنشطة الأدنى، ويعزي ذلك الى اعتماد هذه الصناعات على المستلزمات المستوردة لتسيير العمليات الإنتاجية، هذا من جهة ومن جهة أخرى غالباً ان الصناعات الغذائية توجه نحو الإستهلاك النهائي، بمعنى التوجه نحو الطلب الاستهلاكي، وهذا ما يميزها عن باقي فروع الصناعة التحويلية، وجوهر الخلاف يكمن في ان الصناعات الغذائية في العراق من ناحية الروابط الخلفية وهي تعتمد اعتماد شبه كامل على المواد الأولية المستوردة، كما هو مبين في المطلب السابق ومن خلال الجدول الآتي سنتعرف على قيم الارتباطات الامامية المباشرة لأنشطة الصناعات الغذائية في العراق.

جدول (4) الارتباطات الامامية المباشرة لأنشطة الصناعات الغذائية لسنة 2010 .

ت	القطاعات	الارتباط الامامي المباشر	ترتيب القطاع
1	صناعة تجهيز وحفظ اللحوم والاسماك والفواكه والخضراوات	0.00191	4
2	صناعة الزيوت والدهون الحيوانية والنباتية	0.00593	3
3	صناعة منتجات الحليب (منتجات الالبان)	0.08001	1
4	صناعة منتجات طحن الحبوب والنشا ومنتجات النشا	0.35687	2
5	صناعة المشروبات والتبغ والسكاكر	0.00011	5
	المتوسط العام للارتباط الامامي	0.088966	

المصدر: من إعداد الباحثين، بالاعتماد على مصفوفة المعاملات الفنية لجدول المستخدم المنتج لسنة 2010.

2- روابط الجذب الامامية المباشرة وغير المباشرة. نلاحظ من خلال الجدول (5) الذي يتضمن (5) أنشطة رئيسية ومهمة في مجال الصناعات الغذائية، احتل نشاط صناعة منتجات طحن الحبوب ومنتجات النشا المرتبة الأولى والتي حققت قيمة بلغت (1.49510)، ومن ثم يليه نشاط صناعة منتجات الحليب (منتجات الالبان) الذي بلغت قيمته (1.08670)، الذي احتل المرتبة الثانية، وكذلك بالنسبة لصناعة الزيوت والدهون

الحيوانية والنباتية، التي احتلت المرتبة الثالثة محققة قيمة ارتباط بلغت (1.00680)، وتأتي بعده صناعة وتجهيز وحفظ اللحوم والاسماك و الفواكه والخضراوات التي حققت قيمة ارتباط بلغت (1.00190)، والتي احتلت المرتبة الرابعة، وتأتي في المرتبة الأخيرة الخامسة صناعة المشروبات والتبغ والتي بلغت قيمة الارتباط المتحققة (1.00010)، لذا نلاحظ ان قيم الترابطات المتحققة هي اكبر من الواحد الصحيح، فضلاً عن المتوسط العام للارتباطات في حالة مقارنته مع باقي الأنشطة والتي بلغت قيمته (1.11812)، وأيضا اكبر من الواحد الصحيح، وهذا ما يشير ان الصناعات الغذائية ال (5) تتمتع بارتباطات امامية غير مباشرة جيدة، وهي ذات تأثير قوي مع القطاعات الأخرى، لذا يتعين على الصناعات الخمسة ان تزيد من مستوى الإنتاج الذي وصلت اليه، او على من هذا المستوى، لغرض مواجهة الطلب النهائي، في سد حاجة السوق من الاستهلاك النهائي بشكل مباشر، علاوة على ذلك اتضح ان نتائج الارتباطات الامامية غير المباشرة كانت نتائج مرضية وجيدة، وهذا يبين لنا أهمية الصناعات الغذائية في تحقيق الاشباع لأفراد المجتمع، وبعبارة أخرى، في حالة زيادة الطلب النهائي بمقدار وحدة واحدة فانه يتعين على أنشطة الصناعات الغذائية ان تزيد من انتاجها لمواجهة الطلب المتزايد.

جدول (5) الارتباطات الامامية المباشرة وغير المباشرة للصناعات الغذائية.

ت	القطاعات	الارتباط الامامي غير المباشر	ترتيب القطاع
1	صناعة تجهيز وحفظ اللحوم والاسماك والفواكه والخضراوات	1.00190	4
2	صناعة الزيوت والدهون الحيوانية والنباتية	1.00680	3
3	صناعة منتجات الحليب (منتجات الالبان)	1.08670	2
4	صناعة منتجات طحن الحبوب والنشا ومنتجات النشا	1.49510	1
5	صناعة المشروبات والتبغ والسكر	1.00010	5
	المتوسط العام للارتباطات	1.11812	

المصدر: من إعداد الباحثين، بالاعتماد على مصفوفة المعاملات الفنية لجدول المستخدم - المنتج لسنة 2010

3- الرقم القياسي للارتباطات الامامية المباشرة وغير المباشرة. استنادا لهذا المعيار ومن الجدول (5) يتضح، ان هناك (5) أنشطة من الصناعات الغذائية، تكون قيمة الرقم القياسي للارتباطات الامامية هي اقل من الواحد الصحيح، وهذا ما يشير الى الضعف في الارتباط الذي تؤديه هذه الأنشطة، ابتداءً من نشاط صناعة منتجات طحن الحبوب والنشا ومنتجات النشا التي شغل المرتبة الأولى محققا قيمة ارتباط بلغت (0.5707) وانتهاء بصناعة المشروبات والتبغ والسكر التي شغلت المرتبة الخامسة محققه قيمت ارتباط بلغت (0.3818)، وعلاوة على ذلك وعند حساب المتوسط العام للارتباطات الخاص بالأنشطة الخمسة حيث بلغت قيمة (0.42682)، أيضا اقل من الواحد الصحيح، لذا فهي أنشطة ضعيفة الارتباطات الامامية، لكونها وكما ذكرنا اقل من الواحد الصحيح، وهذا ما يبين لنا ضعف الاعتماد المتبادل بين قطاعات الجهاز الإنتاجي، على مستوى الفروع والأنشطة، ويمكن الاستدلال على ذلك وكما هو معلوم، ان الرقم القياسي

للارتباطات الأمامية المباشرة وغير المباشرة، هو يعبر عن تصورات او أفكار بخصوص دور الارتباطات في التنمية الاقتصادية، ومن هذا المنطق يمكن القول ان الصناعات الغذائية في العراق بشكل عام، هي صناعات ضعيفة في الترابطات على الرغم من تحقيق بعض القيم التي هي اكبر من الواحد الصحيح، لكنها كانت تعتمد على المستلزمات والمدخلات التي يتم استيرادها من الخارج، وفي هذه الحال اصبح دورها ضعف في التأثير على القطاعات لأدنى وبعبارة ادنى دور الصناعات الغذائية ضعيف في تعزيز التبادل بين القطاعات الاقتصادية.

جدول (6) الرقم القياسي للارتباطات الأمامية المباشرة وغير المباشرة لأنشطة الصناعات الغذائية لسنة 2010

ت	القطاعات	الرقم القياسي للارتباطات الامامية	ترتيب القطاع
1	صناعة تجهيز وحفظ اللحوم والاسماك والفواكه والخضراوات	0.3825	4
2	صناعة الزيوت والدهون الحيوانية والنباتية	0.3843	3
3	صناعة منتجات الحليب (منتجات الالبان)	0.4148	1
4	صناعة منتجات طحن الحبوب والنشا ومنتجات النشا	0.5707	2
5	صناعة المشروبات والتبغ والسكاكر	0.3818	5
المتوسط العام للارتباط الامامي		0.42682	

المصدر: من إعداد الباحثين، بالاعتماد على مصفوفة المعاملات الفنية لجدول المستخدم -المنتج لسنة 2010.

ثالثاً: قياس التنوع على مستوى الأنشطة للصناعات الغذائية. بالاعتماد

على معامل هيرشمان-هيرفندال، سنقوم بإعادة استخدام نسب مساهمة أنشطة الصناعات الغذائية في قطاع الصناعة التحويلية في العراق لمعرفة درجة التركيز في الصناعة. من خلال ملاحظتنا للقيم الموجودة في الجدول رقم (6) التي ظهرت من مؤشر هيرشمان-هيرفندال، قد تجاوزت الواحد الصحيح وهذا يعني ان قطاع الصناعات الغذائية يعاني من وجود حالة من التركيز الصناعي، بمعنى استخدام التنوع في أنشطة الصناعات الغذائية بالنسبة لقطاع الصناعة التحويلية، لأن التنوع الصناعي يكاد يكون معدوماً، وعليه سنقوم بتحليل معدلات التطور في التركيز لسنوات البحث ومعرفة مدى التطور الذي حصل في المساهمات النسبية في الصناعات الغذائية، وعلاوة على تحديد مستوى التركيز في الصناعات الغذائية فمن خلال الجدول نلاحظ أن هناك فروع تتميز بمساهمة مرتفعة مثل منتجات طحن الحبوب وصناعة المشروبات وهناك فروع أخرى تميزت بضعف مساهمتها مثل صناعة منتجات التبغ والسكاكر وصناعة الكاكاو والشوكولاتة والحلويات، وعند تحليلنا لمعدلات التغير السنوي في التنوع في الصناعات الغذائية، ومن خلال مقارنة سنة 2005-2012 نلاحظ هناك توجه في العمل على زيادة التنوع والتخفيف من معدلات التركيز وهذا ما تفسره القيمة السالبة لمعدل التغير والتي بلغت (-70.23)، اما فيما يخص سنة 2018-2012، حيث نلاحظ أيضاً العمل على زيادة معدلات التركيز والعمل على تخفيض التنوع ويمكن الاستناد على ذلك من خلال قيمة التغير السالبة والتي بلغت (-90.08)، وعند حساب الفترة الإجمالية وهي 2005-2018 والذي بلغ معدل

(160.30-) وهذا يعني ان هناك توجهاً عاماً نحو انخفاض التنوع في الصناعات الغذائية على حساب حالة التركيز، هذا الجانب يخص فقط معدلات التغيير السنوي. لذا اتضح من خلال مؤشر هيرشمان-هيرفندال والنسب المتحققة والتي ادت على الواحد الصحيح، فهذا يشير الى عدم التنوع في هيكل الصناعات الغذائية على مستوى الفروع والأنشطة، ويمكن الاستدلال بشكل اكبر من خلال الرسم البياني التالي.

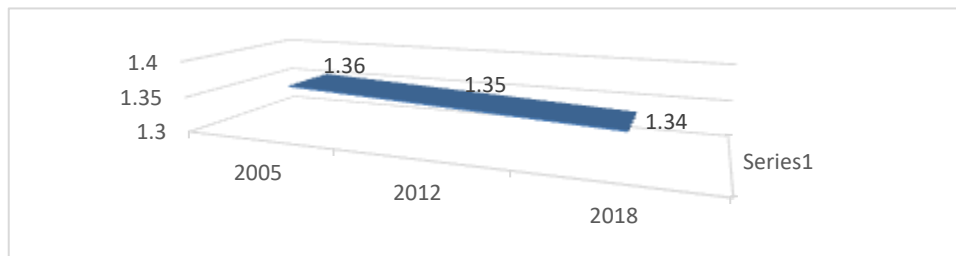
جدول (7) المساهمات النسبية للأنشطة الغذائية، ومؤشر هيرشمان-هيرفندال للسنوات 2018-2012-2005

ت	القطاعات	2005	2012	2018
1	صناعة منتجات الالبان والمثلجات	2.65	3.02	2.56
2	صناعة الزيوت والدهون النباتية	6.48	0.60	6.25
3	تجهيزات وحفظ الفاكهة والخضراوات	7.39	0.55	10.68
4	تجهيز وحفظ اللحوم	3.54	0.01	3.42
5	صناعة منتجات ضمن الحبوب	51.23	45.63	49.41
6	صناعة السكر	5.27	11.42	0.23
7	صناعة الكاكاو والشكولاتة والحلويات السكرية	5.24	1.57	0.23
8	صناعة المشروبات	14.89	26.80	14.36
9	صناعة منتجات التبغ والسكر	5.95	0.03	0.91
10	صناعة منتجات الأغذية الأخرى	12.39	10.30	11.95
	المجموع	100	100	100
	مؤشرات هيرشمان-هيرفندال	1.36	1.35	1.34

المصدر: من إعداد الباحثين، بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء الصناعي، تقارير سنوات متفرقة .

نلاحظ من خلال الرسم البياني الارتفاع في درجة التركيز، وهذا ما يعكس صورة لغرض التوجه من قبل أصحاب القرار على العمل على رفع درجة التنوع على مستوى الفروع والأنشطة، لغرض زيادة المساهمات النسبية في هيكل الصناعات الغذائية ولما تقدم يمكن القول، ان المؤشرات والقيم التي ظهرت لنا بخصوص التنوع تشير الى ضعف التنوع في هذه الفروع والأنشطة ولكن بالمقابل هناك جهود تبذل على مدى السنوات 2018-2005 ولكنها حققت نتائج بسيطة جداً، لذا يجب بذل المزيد من الجهود وتوفير المناخ الملائم لتنمية وتطوير كافة أنشطة الصناعات الغذائية، وبالتالي سينعكس ذلك بالدور الإيجابي على الصناعة التحويلية فيما يخص مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.

شكل رقم (1) مؤشر التنوع هيرشمان - هيرفندال لأنشطة الصناعة الغذائية في العراق



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على جدول رقم (6).

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات: بناء على ما تقدم توصلت الدراسة الى عدد من الاستنتاجات:

- 1- نصت فرضية الدراسة على أن وجود قطاع قوي للصناعات الغذائية سيسهم في تحسين مستوى الترابطات القطاعية بين الأنشطة الإنتاجية وسيقود ذلك بالمحصلة الى رفع مستوى التنوع الاقتصادي، ولقد تبين من نتائج الدراسة أن الصناعات الغذائية في العراق غير مؤهلة للقيام بمثل هذا الدور وذلك لضعف مستوى ترابطاتها الامامية والخلفية فضلا عن شيوع حالة التركيز الإنتاجي وضعف التنوع ولهذا فأنها أخفقت في تعزيز مستوى التكامل بين الزراعة والصناعة.
 - 2- تعرضت الصناعات الغذائية في العراق قبل 2003 الى جملة من التحديات والمشكلات التي أسهمت في هشاشة هذه الصناعة، وقد تفاقمت هذه الهشاشة بعد عام 2003، نتيجة لتخلي الدولة عن دعم هذا القطاع تمهيدا لانسحاب القطاع العام من النشاط الإنتاجي، ومما زاد من تفاقم حالة التدهور في هذا القطاع استمرار حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني من ناحية، وتطبيق سياسات "الانفتاح التجاري" التي كانت ذات آثار سلبية على القطاع الصناعي بشكل عام، كل هذه الظروف القت بظلالها على هذا القطاع الحيوي وادت الى تراجع مساهمته في تحقيق الترابطات والتنوع الاقتصادي.
 - 3- عند تحليل المساهمات النسبية لأنشطة الصناعة الغذائية في العراق للمدة 2005-2018، تبين ان النشاط الإنتاجي لهذا القطاع ينحصر- في صناعة الطحين والمخابز التي هيمنت على المساهمة الرئيسية في هذا القطاع وبنسبة بلغت 47.63 % كمتوسط خلال المدة 2005-2018، وربما يعود سبب مقاومة هذه الصناعة للظروف التي منعت استمرار الأنشطة الصناعية الأخرى لكونها صناعة مرتبطة بالأمن الغذائي وبصناعة الخبز تحديدا التي هي قليلة المرونة وليس هناك مجال لعدم انتاجها وعدم التركيز عليها، فضلا عن كونها لا تتطلب خبرات ومهارات ولا رؤوس أموال لغرض إدارة العملية الإنتاجية، وجاءت صناعات المشروبات بالمرتبة الثانية بمتوسط مساهمة بلغت 15.73% خلال المدة 2005-2018، اما المرتبة الثالثة فحققتها صناعة منتجات الأغذية الأخرى بمتوسط مساهمة بلغت حوالي 10 % وشكلت هذه الصناعات الثلاث حوالي 75% من مجموع مساهمة الصناعات الغذائية، مما يؤكد على ان الصناعات الغذائية في العراق لا تزال صناعات هشة وتعتمد على الأنشطة ضعيفة التقنية التي تتبع الطرق التقليدية في الإنتاج من المراحل التحويلية
 - 4- ضعف دور الصناعات الغذائية في العراق ويعود السبب في ضعف هذا الدور الى ان هذه الصناعة تواجه مجموعة كبيرة من نقاط الضعف والتحديات والتهديدات ومن ابرز المعوقات التي تواجه تنمية وتطوير الصناعات الغذائية في العراق.
- أ-نقص مستلزمات الإنتاج المحلية اللازمة للصناعات الغذائية لضعف ترابطها مع القطاع الزراعي

ب- صغر حجم المشروعات الصناعية التي تعتمد على الوسائل التكنولوجية البسيطة
 ج - تدهور الوضع الأمني وعدم توفر المناخ الملائم للاستثمار.
 د- المنافسة الخارجية الشديدة. بالإضافة الى ضعف التمويل من قبل الجهاز المصرفي
 هـ- قلة الكوادر الفنية العاملة ولاسيما الكوادر الوسطى فضلا عن تقادم واستهلاك الآلات والمعدات المستخدمة في الصناعة بالإضافة الى الاعتماد على المدخلات المستوردة وضعف الاهتمام بعمليات البحث والتطوير.

التوصيات.

- 1- ضرورة العمل على اتخاذ الإجراءات الكفيلة برفع مستوى التنويع الإنتاجي في القطاع الزراعي، من خلال تشجيع إنتاج المحاصيل الصناعية وبخاصة تلك التي تستخدم كمدخلات في انتاج الصناعات الغذائية عن طريق تبني سياسة زراعية تهدف إلى تشجيع زراعة تلك المحاصيل بما يؤمن الاعتماد على مواد الخام المنتجة محليا.
- 2- ضرورة التوسع في وحدات الإنتاج الكبيرة التي تحقق وفورات الحجم وتستجيب للتطورات التقنية المتلاحقة في مجال الصناعات الغذائية.
- 3- ادخال احدث التكنولوجيا والمكائن والمعدات والآلات المتطورة، في مجال الصناعات الغذائية، سيسهم في زيادة القدرة التنافسية من جهة، وتقليل التكاليف الإنتاجية وزيادة الأرباح من جهة أخرى
- 4- ضرورة توفير الحماية والدعم لمدة محدودة للصناعات الغذائية القادرة على تلبية الطلب المحلي بحيث تتمتع بمواصفات الجودة الى ان تتمكن من فرض نفسها في الأسواق المحلية وتكون قادرة على منافسة السلع المستوردة.
- 5- ضرورة تشجيع فرص الاستثمار في مجال إقامة مصانع للتصنيع الغذائي أو توسيع الطاقات الحالية لزيادة الإنتاجية
- 6- هناك حاجة لتطوير التعبئة والتغليف، وهناك حاجة لمواكبة التطورات العلمية التقنية في مجال الصناعات الغذائية.
- 7- توفير الدعم المالي الكافي، لإقامة المشاريع الصناعية الغذائية عن طريق المصارف التجارية، مؤسسات التمويل الحكومية ، وغير الحكومية.
- 8- العمل على بذل المزيد من الجهود لأعداد برامج تدريبية وتخصيص معاهد، لرفع مستوى الكفاءة للأفراد العاملين.
- 9- ضرورة الاهتمام بالبحث والتطوير للنهوض بمستوى الإنتاج الزراعي القادر على تحقيق التكامل مع أنشطة الصناعات الغذائية
- 10- إنشاء مراكز لدعم وتنمية الصادرات من اجل ممارسة دورا في ترويج وتسويق المنتجات المحلية في الأسواق الخارجية.

11 - العمل على تنويع الإنتاج الزراعي، من خلال استغلال الموارد المتاحة استغلالاً أمثل مثل زراعة الأراضي الخصبة، والمياه المعدنية والموارد المالية والبشرية، فضلاً عن اتباع سياسات حمائية لحماية المنتج الوطني، حتى يتمكن من امتلاك القدرات الإنتاجية.

الهوامش والمصادر

- (1) الربيعي، فلاح خلف، الاقتصاد الصناعي، دار الروسم للطباعة والنشر سنة 2015 ص 11 .
- (2) حامد عبد الله جاسم / الصناعات الغذائية، جامعة بغداد الطبعة الثانية الجزء الأول سنة 1975 ، ص 12.
- (3) أسماء حاجي، ناصر بو عزيز / دور الصناعات الغذائية في تحقيق النتيجة الاقتصادية في الجزائر، جامعة قالمه للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 206 حزيران 2017، ص 406.
- (4) سلام نعمة محمد، دالية كمر نظمي، بيئة الاقتصاد الكلي للصناعات الغذائية في العراق وافادتها المستقلة، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد – كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة 3 العدد 33 سنة 2017 ، ص 339 – 340.
- (5) الحكيم عبد الحسين نوري، دراسات في الزراعة العراقية – الزراعة المستقبلية الجزء الأول، سنة 2013، ص 44 .
- (6) أسماء حاجي، ناصر بوعزيز ، مصدر سابق، ص 407 .
- (7) سلام نعمة محمد علي، دالية عمر نظمي، مصدر سابق، ص 431 .
- (8) Charles p.kindlerger, Economic Development ,3 , edition , McGraw , 1965 , 163 .
- (9) عبد القادر محمد بورقة، التخطيط الاقتصادي، أسلوب الإدارة الاقتصاد الوطني ، بغداد 1979 ، (170 – 171) .
- (10) الحمادي، علي مجيد، التشابك الاقتصادي بين النظرية والتطبيق، عمان – الأردن، دار البازوري للطباعة والنشر سنة 2010، ص(163) .
- (11) المصدر السابق، ص 164 – 166 .
- (12) رحيق حكمت ناصر ، فرص وتحديات تنويع الاقتصاد العراقي دراسة تحليلية ، رسالة ماجستير الجامعة المستنصرية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، سنة 2013 . ص 12.
- (13) (اسراء سعد فهد، دور الاستثمار في التنويع الاقتصادي في العراق، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية – كلية الإدارة والاقتصاد، سنة 2014 ، ص 26 .
- (14) Mustafa babikerk ,Economic Diversification in GCC:Prospects and Challenges, Arab Planning institute – Kuwait , P 15 .